نظرية العمل في النحو العربي: مسائلها والاعتراضات عليها*

صالحة حاج يعقوب**

Abstract

This study discusses the theory of governance (*'amal*) in Arabic grammar and reviews the criticism and objections raised against it both in the classical period by the Andalusian scholar Ibn Maḍā' of Cordova and in modern times by a number of scholars, especially in Egypt. Its aim is to show that those criticisms can be overcome and objections can be resolved by developing and integrated theoretical and methodological framework based on 'Abd al-Jurjānī's theory of *naẓm* (composition) and Noam Chomsky's transformational and generative grammar.

مستخلص البحث

تستعرض هذه الدراسة نظرية العمل في النحو العربي كما تتعرض لما أثير ضدها من نقد واعتراضات قديمًا على يد ابن مضاء القرطبي، وحديثًا على يد عدد من الكتاب وخاصة في مصر. وتهدف البحثة من خلال ذلك ألى بيان أن كثيرًا من ذلك والنقد والاعتراضات يمكن تجاوزه ببناء إطار نظري ومنهجي على أساس من نظرية النظم التي شيدها عبد القاهر الجرجاني والنظرية التحويلية التوليدية التي قدمها نعوم تشومسكي.

* أسجل جزيل شكري وفائق تقديري للأستاذ الدكتور عبد الحميد حماد الزاوي، جامعة قاريونس ببنغازي – ليبيا على تكرّمه بإبداء الآراء والاقتراحات حول هذه الدراسة، راجيةً من المولى عز وجل أن يثيبه أحسن المثوبة.

** قسم اللغة العربية وآدابها، الجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا، البريد الإلكتروني: niknajah@iiu.edu.my

مقدمة: المنطلق النظري لنظرية العمل

"العمل" عند النحاة هو الرفع، والنصب، والخفض، والجزم، وهو ما يسميه المحدثون دلالة النسبة بين العامل والمعمول أي نتيجة التأثير. ولذلك يمكن أنْ نتصوّر أن العامل هو الرافع، والناصب، والخافض، والجازم، لفظاً أو تقديراً، وأما المعمول فهو المرفوع، أو المنصوب، أو المخفوض، أو المجزوم، لفظاً أو تقديراً. والسبب في ذلك أن الإعراب جعلت ألقابه مشتقة من ألقاب عوامله، فالرفع مشتقّ من رافع، والنّصب مشتقّ من ناصب، والجرّ أو الخفض من جارٍ وخافض، والجزم من جازم[1]. وهناك اختلاف في حركات الإعراب، قال أبو البقاء العكبري في "اللباب": اختلفوا في حركات الإعراب: هل أصل الحركات البناء أم بالعكس، أم كل واحد منهما أصل في موضعه؟ فذهب قوم إلى الأول، وعلّته أن حركات الإعراب دوالّ على معانٍ حادثة بعلّة، بخلاف حركات البناء. وما ثبت بعلّة أصل لغيره، وذهب قوم إلى الثاني، وعلّته أن حركات البناء لازمة وحركات الإعراب منتقلة. وذهب قوم إلى الثالث؛ لأن العرب تكلمت بالإعراب والبناء في أول وضع الكلام[2]. قال ابن عصفور في "شرح الجمل": "الدليل على أن الفرع هو الذي ينبغي أن تجعل فيه العلامة لا الأصل: أنهم جعلوا علامة التثنية والجمع، ولم يجعلوا علامة الإفراد لمّا كانت التثنية والجمع فرعين عن الأفراد[3].

وأوّل مَنْ تحدّث عن نظرية العامل بصورة هو خليل أحمد الفراهيدي (ت 173/ 789) وانتقلت هذه الفكرة إلى نلميذه سيبويه (ت 180/796). وتوسّع سيبويه هذه نظرية باستحداث مصطلحات لم تكن معروفة في عهد الخليل، ويمكن القول إن تصوّر العمل عند سيبويه كالآتي:

---

[1] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق عبد العال سالم مكرم (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985م)، ج2، ص40.

[2] المرجع نفسه، ج2، ص42.

[3] المرجع السابق، ج2، ص284.

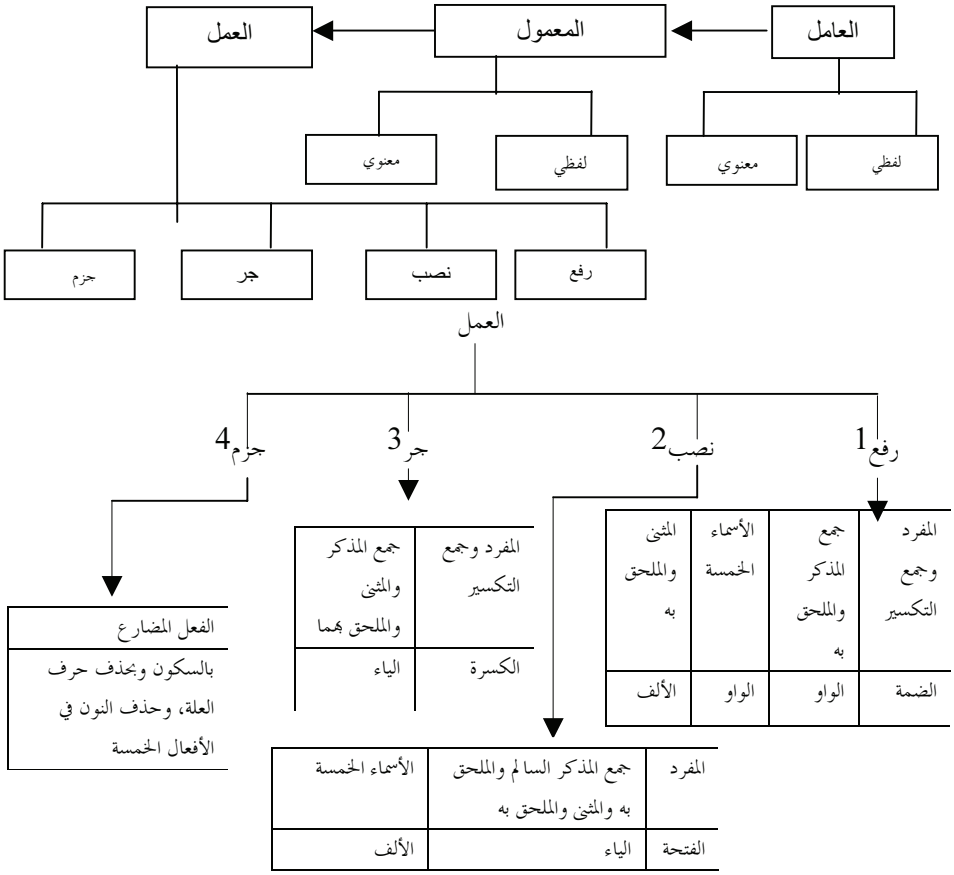

كان سيبويه لا يستخدم العامل استخداماً تجريديًّا أو خياليًّا، أي أنه لا يعلل النحو بعلل غير وجودية؛ لأن عصره لم يكن عصر تجريد. فعناية سيبويه بالنحو أكثر من عنايته بتجريد المسائل، من نحو تعليل العامل تعليلاً عدميًّا. ولذلك نرى أن القرن الثالث لا يعد في عمومه عصر تجريد وتعليل بالعدم. فإذا وصلنا إلى القرن الرابع وما بعدَه وجدنا ابن جني يعلل بالعامل الواجب، أي بالعلة الحقيقية، قال: "إذا قيل لِمَ ارتفع الفاعل؟ قيل: لإسناد الفعل إليه". وهذا

1 ابن جني، أبو الفتح عثمان، **اللمع في العربية**، تحقيق حامد المؤمن (بيروت: عالم الكتب، ط2، 1985/1405)، ص59، 61، 63 و68.

2 المصدر نفسه، ص 52، 59 و63.

3 المصدر نفسه، ص 63 و68.

4 المصدر نفسه، ص192.

قول بعض المحدثين، وهو أنّ قرينة الإسناد فيها دلالة على الفاعل، مثال ذلك:

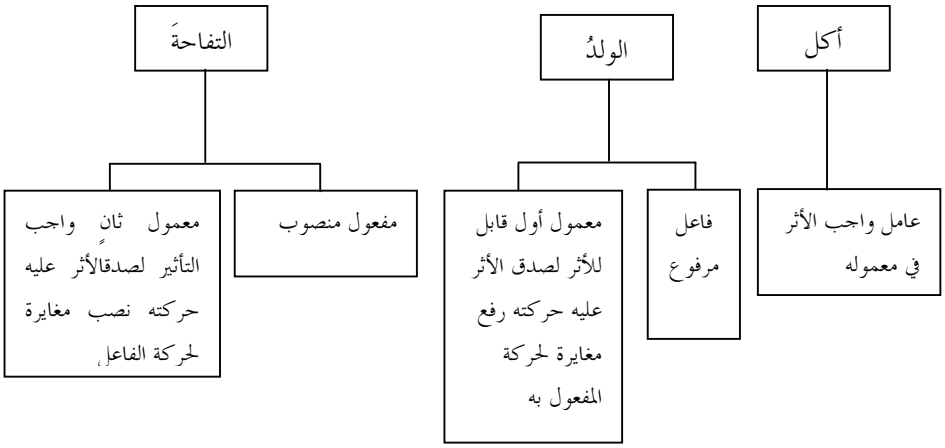

فنجد القرن الثالث غير مجرد للعلل بأنواعها، بما في ذلك التعليل بالعامل المجرد للظواهر، ولكن التجريد ظهر بعد ذلك بسبب مؤثرات خارجة عن اللغة، كالتأثر بالفقه والمنطق وعلم الكلام والفلسفة. فنرى النحاة يعللون بعلل مجردة، فيقولون بالعامل المجرد أو العامل العدم، مثل قولهم لماذا ارتفع المبتدأ؟ ولماذا ارتفع الفاعل؟ ولماذا ارتفع الفعل المضارع؟ ونرى ذلك واضحًا عند الزمخشري (ت 538هـ). ونفهم من كلام ابن جني أنه لا يجرد عوامل اللغة، ولكنه يدعو إلى أنّ وراءها علة خفية ولكنها واجبة الطاعة، فلا تنصب فاعلاً ولا ترفع مفعولاً، وما إلى ذلك مما هو مغاير لنظام اللغة. وهذا ما نراه عند أبي البقاء العُكبَري[1]، فهو يقول: "إنَّ الإعراب من رفع ونصب وجر وجزم، هو مقتضى حكمة لئلا يحدث في اللغة لبس"[2].

---

1 هو عبد الله بن حسين من علماء القرن السابع توفي في سنة 616هـ.

2 السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، **همع الهوامع**، تحقيق أحمد شمس الدين (بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ – 1998م)، ج1، ص15.

بعض مسائل نظرية العمل

1. العطف على التوهم

وذلك كما في قولك: "لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبن"، فالفعل "تشربَ" ليس معطوفاً على تأكلْ؛ لأن الأول مجزوم والثاني منصوب على المعية، أي لا تأكلِ السَّمَكَ وتشربَ اللَّبَنَ معاً، وهذا هو النصب على الخالفة.

التحليل:

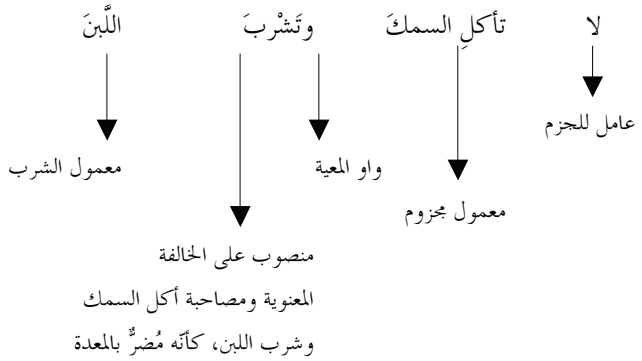

2. العطف على معمولي عاملين

العطف على معمولي عاملين مختلَفٌ فيه بين النحاة للبس المعنى لضعف التلازم بين العامل والمعمول، وقد اتفقوا النحاة على جواز العطف على معمولَيْ عاملٍ واحد[1]، نحو:

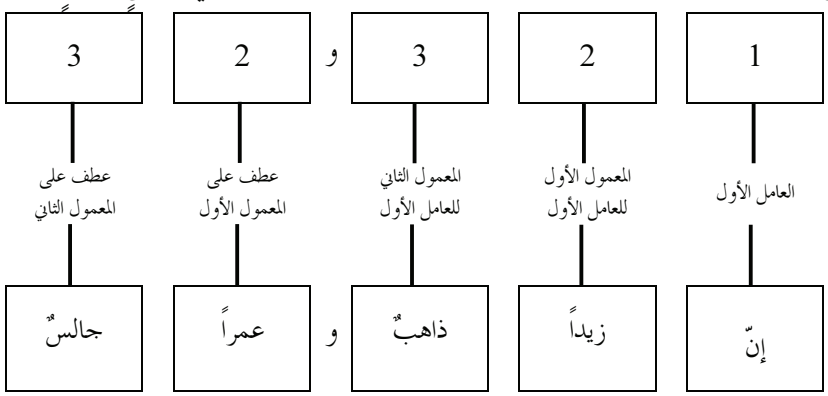

[1] ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** (بيروت: المكتبة العصرية، 1999م)، ج1، ص560.

وكذلك اتفقوا على العطف على معمولات عامل واحد[1]، نحو:-

أعلم زيدٌ عمرًا بكرًا جالسًا وأبو بكر خالدًا سعيدًا منطلقاً

أعلم : عامل واحد

زيدٌ : المعمول الأول للعامل الواحد

عمرًا : المعمول الثاني للعامل الواحد

بكرًا : المعمول الثالث للعامل الواحد

جالساً : المعمول الرابع للعامل الواحد هو (أعلم)

و : حرف العطف

أبو بكر : عطف على المعمول الأول وهو (زيدٌ)

خالدًا : عطف على المعمول الثاني وهو (عمرو)

سعيدًا : عطف على المعمول الثالث وهو (بكرًا)

منطلقاً : عطف على المعمول الرابع وهو (جالساً)

وهكذا ظهر بالتحليل العامل الواحد والمعمولات المتعددة وما عطف عليها.

ولكنهم منعوا العطف على معمولِي أو معمولات أكثر من عاملَين اثنين[2]، كما نمثله في الرسم الآتي:

إنّ زيداً ضاربٌ أبوه لعمروٍ و أخاك غلامُه بكرٍ

إنّ : العامل الأول

زيداً : المعمول للعامل الأول

ضاربٌ : العامل الثاني

أبوه : المعمول للعامل الثاني

لعمروٍ : (اللام) العامل الثالث، و(عمرو) المعمول للعامل الثالث

و : حرف عطف

أخاك : عطف على المعمول الأول

---

[1] ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج2، ص559-560.

[2] المصدر السابق، ج1، ص560.

غلامُه : عطف على المعمول الثاني

بكرٍ : عطف على المعمول الثالث

وهكذا استبان بالتحليل وجود معمولات أكثر من عاملين[1]، وما عطف على المعمولات.

3. النصب على نزع الخافض بعامل محذوف[2]

كما قال ابن مالك[3]: وعدِّ لازماً بحرف جرِّ وإنْ حُذِف فالنصب للمُنْجَرِّ

مثاله قوله تعالى: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَا ﴾ (الأعراف: 155) ومثاله غير منـــزوعٍ منه حرف الجر: اختار الولدُ من التفاح تفاحةً.

تحليل المثال:

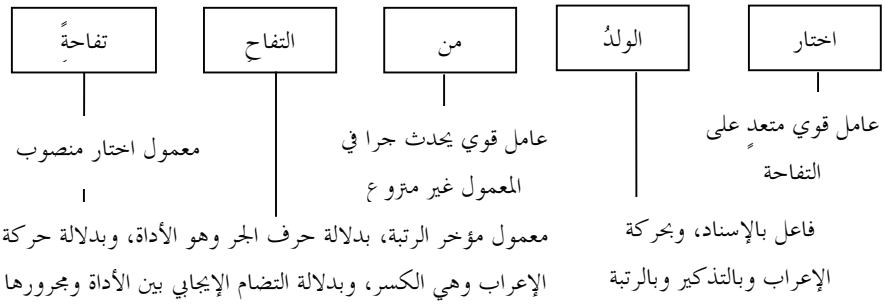

لكنه لا يصح قياساً أن نقول: اختار الولد التفاحَ تفاحةً، فنحذف العامل وننصب المعمول؛ لأن هذا الحذف لا بد أن يكون مسموعاً، من نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَا ﴾ (الأعراف: 155)، خلافاً للأخفش الصغير، علي بن سليمان البغدادي، فهو يجيز حذف حرف الجر ونصب المعمول على نزع الخافض إذا أُمِنَ اللبسُ، ومثاله: بريتُ القلمَ السكينَ[4].

---

1 جمع مذكر سالم.

2 هو ما يسميه أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي وتوفي في سنة 368هـ المفعول منه إذا كان متروع الحرف (مِنْ).

3 ابن مالك، أبو عبد الله محمد جلال الدين، **ألفية ابن مالك** (بيروت: المكتبة الشعبية، د. ت)، ص19.

4 ابن، عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن، **شرح ابن عقيل**، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي (بيروت: دار الفكر، 1998م)، ج2، ص420.

التحليل:

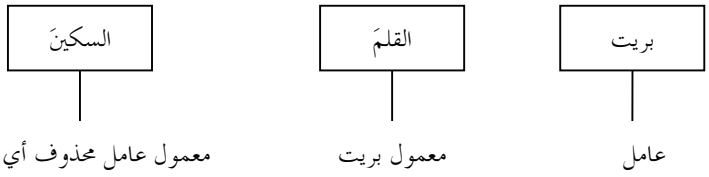

وقال سيبويه عن نزع الخافض: "فلمّا حذفوا حرف الجر عَمِلَ الفعل"[1]، أي نصب ما كان مجروراً بحرف الجر. ويتضح معنى هذا الكلام مما ذكره أبو حيان في البحر من إعراب الآية السابقة: قال: "اختار من الأفعال التي تعدت إلى اثنين، أحدهما بنفسه، والآخر بواسطة حرف الجر، وهي مقصورة على السماع وسبعين هو المفعول الأول، وقومَه المفعول الثاني، وتقديره من قومِه. ومن أعرب قومه مفعولاً أول، و(سبعين) بدلاً منه بدل بعض من كل، وحذف الضمير أي؛ سبعين رجلاً منهم، احتاج إلى تقدير مفعول ثان وهو المختار منه"[2].

وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ (يوسف: 82) والتقدير: أهلَ القريةِ وأهل العيرِ، أي حذف العامل وهو المضاف لأن المضاف يعمل الجر في المضاف إليه أو أقام المضاف إليه مقامَه[3].

وندرك مما سبق أنه يوجد عامل متروع غير موجود أو غير منظور، ولكنه محسوس، وهو مِنْ وإِلَى وأَهْل. وهي ظاهرة من الكثرة في القرآن الكريم، عقد لها الفراء فصلاً خاصًّا في كتابه "معاني القرآن" عن تقدير حروف الجر في ضوء المعنى أو ما يُسمى عند النحويين النصب على نزع الخافض[4].

---

1 سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان، **الكتاب**، تحقيق إميل بديع يعقوب (بيروت: دار الكتب العلمية، 1999م)، ج1، ص73.

2 أبو حيان، محمد بن يوسف بن حسن الأندلسي (ت 745هـ). **البحر المحيط**، تحقيق عادل أحمد وعلي محمد (بيروت: دار الكتب العلمية، 1993م)، ج4، ص397.

3 الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن أبي الوفاء بن عبدالله، **الإنصاف في مسائل الخلاف**،(بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1998م) ، ج1، ص346.

4 العشيبي، بشيرة علي فرج، **أثر المعنى النحوي في تفسير القرآن الكريم بالرأي** (بنغازي: جامعة قاريونس، 1999)، ص319.

4. العطف على المحل (أي على المعنى النحوي المتأثر بالعامل)[1]:

التعريف: هذا العطف هو درجة من درجات إحساس النحويين أصحاب الصنعة بهذا الأثر المعنوي، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ﴾ (يونس: 61).

التحليل:

ما : أداة نفي

يعزبُ : عامل للرفع وعامل للنصب

عن : عامل للجر وهو أداة تعطى معنى المجاوزة في الكلام

ربّك : معمول حرف الجر رتبة التأخير والحركة غير متخلفة

من مثقالِ : 1- معمول يعزب، فيه نصب معنوي، وهو الذي عطف عليه ولا أصغَرَ ولا أكبرَ.

2- معمول يعزب، فيه رفع معنوي؛ لأنه فاعل مجرور لذلك عطفوا عليه بالمعنى فرفعوا: ولا أصغرُ ولا أكبرُ، وهي قراءة حمزة الزيات.

ذَرَّةٍ : 1- مجرور لفظاً بعامل غير معنوي، وهو مثقال بسبب التضام الإيجابي بين مثقال وذرة.

2- منصوب محلاً بعامل معنوي، حتى عطفوا عليه بالواو فقالوا : ولا أصغرَ ولا أكبرَ.

و : حرف عطف.

لاَ : حرف لتوكيد النفي.

فِي : عامل للجر.

السَّمَاءِ : معمول في.

أصغرَ : بالنصب: عطف على محل من مثقال؛ لأنه مفعول مطلق مجرور لفظًا، منصوب محلاً أو عطف على محل ذرة؛ لأن محلها نصب؛ إذ هي مفعول مطلق.

أكبرَ : عطف على: "ولا أصغر" ولا مكررة لتوكيد معنى النفي.

---

[1] الكريم، عبد الله أحمد جاد، **التوهم عند النحاة** (القاهرة: مكتبة الآداب، 2001م)، ص161.

والشاهد: جواز كون "ولا أصغرَ" و"لا أكبرَ"[1] معطوفين على لفظ مثقال أو على محله أو على ذرة عطفاً على محلها، وجواز كون لا مع الفتح تبرئة، ومع الرفع مهملة أو عاملة عمل ليس[2]. وقرأ حمزة الزيات وحده برفع الراء فيهما، أي "ولا أصغرُ من ذلك ولا أكبرُ"، ووجهُهُ على أنه عطف على موضع مثقال[3]؛ لأنه فاعل "يعزب" مجرور، ومعناه رفع؛ لأنه فاعل.

ومن العطف على المحل أي على المعنى، قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٖۖ فَقَدۡ جَآءَكُم بَشِيرٞ وَنَذِيرٞ﴾ (المائدة: 19).

التحليل:

جاءنا	:	عامل.
بشيرٍ	:	فاعل مجرور لفظا مرفوع محلاً أو معنى.
نذيرٍ	:	عطف على لفظ بشير.
جاءكم	:	عامل للرفع.
بشيرٌ	:	معمول جاء مرفوع لأنه فاعل لفظا ومعنى.

5. الوصف على محل المعمول

كقوله تعالى: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾[4] برفع الصفة "غيره" على محل "إله".

التحليل:

ما	:	نافية.
لكم	:	خبر مقدم.
من	:	حرف جر.
إله	:	مبتدأ مؤخر لفظه جر ومحله رفع.
غيرُه	:	صفة لإله مرفوعة على محله.

---

1 أصغرَ وأكبرَ مفتوحان في محل جر؛ لأنهما على وزن أفعل، فهما ممنوعان من الصرف.

2 ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج1، ص268.

3 أبو حيان، **البحر المحيط**، ج5، ص172.

4 سورة هود: 50 ، 61، 84، سورة المؤمنون: 32، سورة الأعراف: 59، 65، 73، 85.

6. العامل المفرغ ومفهومه

معناه أن تفرغ العامل للعمل، فلا يشاركه فيه عاملٌ آخرُ، مثالُ ذلك أن تقول: ما جاء إلا خالدٌ، حيث فرّغنا العامل وهو "جاء" للمعمول وهو "خالدٌ". والمعنى: فرّغنا المجيء لخالدٍ، أي لم يشاركه في المجيء شخص آخر.

التحليل:

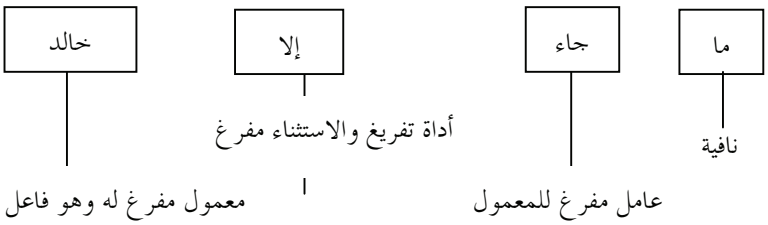

ومثاله من القرآن قوله تعالى: ﴿وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمۡ يَخۡشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ (التوبة: 18).

التحليل:

لَمَ -- عامل للجزم.

يخش -- معمول لم وعامل مفرغ للمفعول.

إلا -- أداة استثناء مفرغ.

اللهَ -- معمول العامل المفرغ منصوب على التعظيم.

7. العامل المقيد

تكلم ابن قيم الجوزية على الزمن المطلق الذي يدل عليه الفعل المضارع بوصفه إحدى الظواهر النحوية المهمة في العمل[1]. ومثال ذلك قولنا: "خالدٌ يضحك"، فالفعل يدل على مطلق الزمن، لكنه يتقيد زمنياً بعامل آخر إذا قلنا: "جاء خالدٌ يضحك". وتحليل ذلك على النحو التالي:

---

[1] توامة، عبد الجبار، **زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته: دراسات في النحو العربي** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994م)، ص 10.

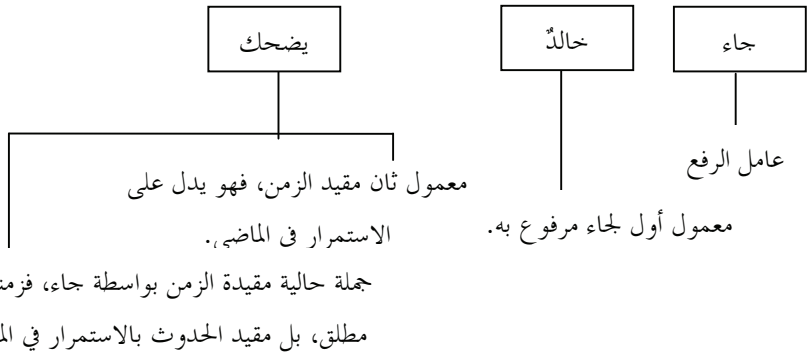

ومثال العامل المقيد قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ حَتَّىٰٓ أَتَىٰنَا ٱلْيَقِينُ﴾ (المدثر: 46-47).

كُنَّا : عامل يدل على الزمن الماضي يُقَيِّدُ ما بعده بالمُضي.

نكذبُ : معمول "كنّا" مقيد به على معنى استمرار في الماضي، فهو خبر كان أو حال على رأي الكوفيين بدل على الزمن المقيد بالاستمرار في الماضي.

بيوم الدين : معمول "نكذب" محله نصب.

8. المفعول المطلق أصدق معاميل العامل:

المفاعيل في العربية سبعة هي:

1- المفعول المطلق، نحو شرب الولدُ الماءَ شُرباً.

2- المفعول به، نحو: شرب الولدُ الماءَ.

3- المفعول فيه، وهو الظرف، نحو: شرب الولد الماءَ في المساء.

4- المفعول من أجله، نحو: شرب الولدُ الدواء طلباً للشفاء.

5- المفعول معه، نحو: شرب الولدُ الدواءَ والسريرَ.

6- المفعول منه، نحو: أخذتُ التمرَ تمرَةً[1]، كقوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ (الأعراف: 155).

---

[1] كما ذهب أبو الحسن علي بين سليمان البغدايُّ وهو الأخفش الصغير إلى أنه يجوز الحذفُ حرف الجر مع غير أنّ وإنْ بشرط تَعيُّن الحرف ومكان الحذف، ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص420.

قومَه : مفعول عند السيرافي

7- المفعول دونه، نحو: أكرمَ الرجلُ الطلابَ إلا طالباً[1].

الطلابَ : المفعول

طالباً : مفعول دونه عند الجوهري؛ لأنَّ الحدث لم يتناوله بالنصب

تحلل المفعول المطلق:

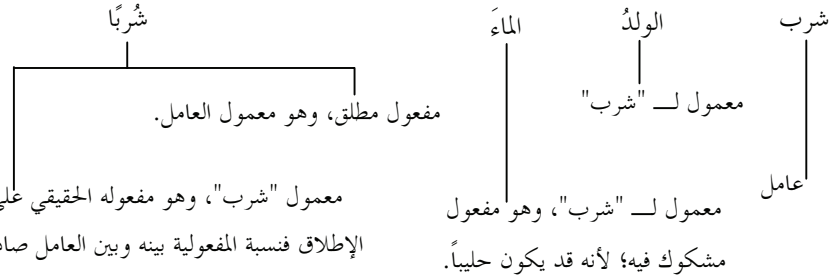

فشرباً: هو المعمول المطلق للعامل، أي هو المعمول الحقيقي لشرب، فهو أكثر صدقاً في المفعولية من الماء. فإذا حدث الفعل حدث الشرب، لذلك فهو مفعوله الحقيقي. وهذا هو السبب الذي جعل النحويين يقدمون المفعول المطلق في ترتيب المفاعيل منهجياً؛ لأنه أصدقها في المفعولية.

9. العامل المعلق

قال سيبويه: "انطلق القومُ حتى إنّ زيداً لمنطلقٌ"[2]، فحتى هاهنا معلقة لا تعمل شيئاً في "إنّ" كما لا تعمل إذا قلت: حتى زيدٌ ذاهبٌ.

التحليل:

حتى : عامل معلق لا يعمل شيئاً في إنّ، فهي مكسورة الهمزة.

إنّ : مكسورة الهمزة لأنها غير متأثرة بحتى.

زيداً : معمول إنّ الأول.

---

[1] طالبا: معمول دونه عند الجوهري، ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **قطر الندى وبل الصدى** (القاهرة: دار الفكر، 1970)، ص280.

[2] سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص165.

لَ : لام التعليق هي التي علقت "حتى" عن العمل.
منطلقٌ : معمول إنّ الثاني.

قال سيبويه: "وتقول عرفت أمورك حتى أنك أحمقُ، كأنك قلت: عرفت أمورك حتى حمقَك"[1]. فـــ"حتى" هنا غير معلقة عن العمل.

التحليل:

عرفت : عامل.
أمورَك : معمول.
حتى : العاطفة أي توصل عمل العامل بما بعدها ولكن ليست في معنى الواو لاختلاف اللفظ.
أنَّك أحمقُ : معمول العامل وهو مصدر منسبك من: أن+اسمها+خبرها، في محل نصب أي حمقَك.

10. العامل المنتمي[2] للمعمول وأثره في العلة الواجبة للعمل

قال ابن جني في العامل الواجب التأثير في معموله: "إنّ أكثر العلل مبناها على الإيجاب، كنصب الفضلة ورفع العمدة".[3] ومعنى قوله "على الإيجاب" أي أنّ تأثير العوامل اللفظية المنتمية في معمولاتها تأثير واجب الحدوث، بدليل أنه يزول التأثير إذا حُذف العامل. وليس ذلك مثل العامل في المبتدأ والفعل المضارع، فعلتهما ليست واجبه التأثير، بدليل أنها محل خلاف وهي عَدَمٌ ووَهْم. ويعني ابن جني بالعمدة الفاعل والمبتدأ، ويعني بالفضلة ما لا حاجة إليه في الجملة، كالتفاحةِ في مثل قولنا:- أكل الولدُ التفاحةَ، وتحليل العامل الواجب العلة من خلال نص ابن جني كالآتي:

---

1 المصدر السابق، ج3، ص166.

2 معنى العامل المنتمي هو العامل الحقيقي مثل العوامل اللفظية كحروف الجر والنواسخ.

3 ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص** (بيروت: دار الكتاب العربي، 1952)،ج1، ص153.

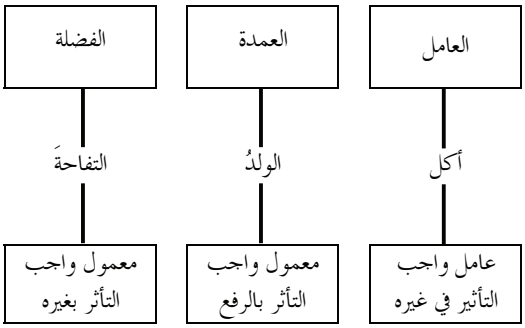

ومعنى من كلام ابن جني أنّ الفروق الشكلية التي نلاحظها في الجملة العربية، هي أمور وصفية لفظية، وهذا معنى قوله عامل واجب لمعلوله[1] ويبدو أنّ أبا البقاء[2] وافق في كتابه "التبيان" قول ابن جني بقوله: "العامل مع المعمول كالعلة العقلية مع المعلول والعلّة لا يفصل بينها وبين معلولها، فيجب أن يكون العامل مع المعمول كذلك إلاّ في مواضع قد استثنيت على خلاف هذا الأصل لدليل راجح[3]. والدليل على أنّ العوامل اللفظية علتها واجبة التأثير في معلولاتها وهي ما يُسمَّى العملَ أو الإعرابَ أو الحكمَ أو دوالَّ النسبة، أَنَّك إذا حذفت العامل زال العمل أَوِ الْإعرابُ أوِ الْحكم أو دالّة النسبة. مثال ذلك بالتحليل الجزئي:

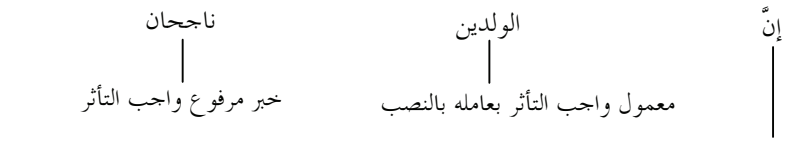

عامـــل مُنتمٍ واجب التأثير في معموله بالنصب والنصب هو العمل أو هو الإعراب أو هو الحكم الناتج من هذه العلاقة اللفظية والمعنوية.

11- العامل الذي لا يعمل بسبب التخفيف

قال سيبويه عن رجل من أهل المدينة موثوقٍ به أنه سمع عربياً يتكلم: "إنْ زيدٌ لذاهبٌ"[4] قال: ومثله في قوله تعالى ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ (يونس:

---

1 علّل ابن جني النصب والرفع في الجملة بعلة العامل الواجب التأثير.

2 هو عبد الله ابن حسين من علماء القرن السابع توفي في سنة 616هـ.

3 السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، ج2، ص263.

4 سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص139.

10)، ﴿وَإِن كَانُوا۟ لَيَقُولُونَ ﴿١٦٧﴾ لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ (الصافات: 167). فـــ"إنْ" و"أنْ" عاملان مهملان مخففان من "إنَّ" ومن "أَنَّ".

التحليل:

إنْ زيدٌ لذاهبٌ

إنْ : عامل غير عامل لأنه خفيف أي عامل ملغى العمل بالتخفيف ومعناه التوكيد.

زيدٌ : مبتدأ مرفوع غير متأثر بالعامل، أي متحرر من التأثير اللفظي دون التأثير المعنوي وهو التوكيد.

لذاهبٌ : 1- اللام للتوكيد.

2- ذاهبٌ: خبر مرفوع بالإسناد.

12- قطع العامل المهيأ للعمل ممنوع

منع البصريون حذف المفعول الثاني من نحو: ضربني وضربته زيدٌ[1]، لئلا يتسلط العاملُ على زيد ثم يقطع عنه؛ لأن "زيدٌ" مرفوع بالأول. ولاجتماع الأمرين امتنع عند البصريين أيضاً حذفُ المفعول في نحو: زيد ضربته؛ لأن في حذفه تسليط "ضرب" على زيدٍ، ثم قطعه عنه.

التحليل وفقاً لطريقة البصريين[2]:

ضربَني وضربْتُهُ زيدٌ

ضربَ : عامل مسلط على زيد، فرفعه غير مقطوع عنه.

نـــ(ي) : نون الوقاية، و"الياء" المفعول الأول.

ضربْ : عامل غير مسلط على زيد مشغول بالمفعول الثاني.

هُ : المفعول الثاني الذي لا يحذفه البصريون.

زيدٌ : معمول مرفوع بضرب الأول؛ لأنه مسلط عليه وهو فاعله.

---

1 ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج2، ص700.

2 المصدر نفسه، ج2، ص700.

البصريون: √

المثال الثاني قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ مَرَدَّنَآ إِلَى ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ (غافر: 43).

التحليل:

أنّ : عامل ثقيل يعمل النصب.

مردّنا : معمول العامل منصوب لأنه اسم أنّ.

إلى الله : الخبر.

أنّ : عامل ثقيل يعمل النصب معطوف على الأول.

المسرفين : معمول العامل الثاني منصوب بالياء.

أصحابُ النار : جملة خبرية، وهي معمول العامل الثقيل رفعُها مقدر.

ولو حذفنا المعمول الثاني لاستعدَّ العامل للعمل ولا عملَ[1]، ومثال ذلك:

ضربَني وضربْتُ ☐ زيدٌ

ضرب : عامل مسلط على زيد فرفعه.

(ي) : المفعول الأول موجود.

ضربتُ : عامل مسلط على زيد ثم قطع عنه برفع زيد بضرب الأول.

☐ : المعمول الثاني محذوف.

زيدٌ : معمول مسلط عليه العامل الثاني، ثم أعمل فيه الأول ولا عمل الثاني.

البصريون: ×

وعلى ممنوع البصريين قول الشاعر[2]:

بِعُكَاْظَ يُعْشِي الناظرينَ إذا هُمْ لمحوا شُعَاعُهْ

التحليل:

---

[1] المصدر نفسه، ج2، ص700.

[2] ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج2، ص701.

بِعُكَاْظَ يُعْشِي الناظرينَ * إذا هُمْ لمحوا □ شُعَاعُهْ

يُعْشِي : عامل مسلط على شُعَاعُهُ فرفعه.

لمحوا : عامل مسلط على شعاعه، ثم قطع عنه؛ لأن شعاعُهُ مرفوع بيُعشي.

□ : المعمول الثاني المحذوف.

شُعَاعُهْ : فاعل يُعشي، وهو معموله المرفوع به.

البصريون: ×

المعترضون على العلامات الإعرابية

إن معنى النحو هو مُحصّلة لتضافر القرائن المعنوية واللفظية التي قد يُغني بعضها عن بعض إذا أُمِن اللبس. فإذا كان الوصول إلى المعنى دون لبس ممكناً، فإنّ الناطقين باللغة يرخّصون في أمر بعض القرائن التي لا فائدة من ذكرها توخيًا لما يمكن أن يطلق عليه "الاقتصاد اللغوي".

ولذلك نجد قطرباً[1] – وتبعه في ذلك عدد من القدمى والمحدثين – ينكر أن تكون اللغة العربية قد اعتمدت حقيقة على هذه العلامات الإعرابية، فأثرها عنده لفظي، أمّا من جهة المعنى فقد قلل من تأثيرها. فقد ذكر الزجاجي في كتابه "الإيضاح في علل النحو" رأى قطرب الذي عاب على النحاة الاعتلال بالعلامات الإعرابية، وذهب إلى أن الكلام لم يُعرب للدلالة على المعاني، محتجًّا في ذلك بأننا نجد في كلام العرب "أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني"، وذلك مثل قولهم: "إنّ زيداً أخوك"، و"كأنّ زيداً أخوك"، و"كأن زيدًا أخوك"، مما اتفق فيه الإعراب واختلف المعنى. ومثاله مما اختلف إعراباً واتفق معنى: "ما زيد قائماً" (لغة الحجازيين)، "ما زيد قائم" (لغة بني تميم). و"ما رأيته منذ يومين"، و"ما رأيته منذ

[1] هو محمد بن المستنير تلميذ سيبويه توفي سنة 207 هـ.

يومان"، و"لا مالَ عندك" و"لا مالٌ عندك"، و"ما في الدار أحد إلا زيد"، و"ما في الدار أحد إلا زيداً". ومنه كذلك: "إن القومَ كلَّهم ذاهبون" و"إن القومَ كلُّهم ذاهبون، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ﴾ و﴿إِنَّ ٱلْأَمْرَ كلّه لِلَّهِ﴾[1]، قرئ بالوجهين جميعًا، ومثله: "ليس زيد بجبان ولا بخيلٍ"، و"ليس زيد بجبان ولا بخيلاً"[2].

واحتج قطرب على ذلك قائلاً: "فلو كان الإعراب إنما دخل الكلامَ للفرق بين المعاني، لوجب أن يكون لكل معنى إعرابٌ يدلّ عليه، لا يزول إلا بزواله"، مضيفًا أنه وإنما أعربت العرب كلامَها؛ لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضًا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج. فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريكَ معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام. ألا تراهم بَنَوْا كلامهم على متحرك وساكن، ومحركَيْن وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلةُ في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان"[3]. وفي الجواب عن قول معترض: "فهلاّ لزموا حركة واحدة؛ لأنها مُجزئة لهم إذ كان الغرض إنما هو حركة تعتقب سكوناً"؟ أجاب قطرب بالقول: "لو فعلوا ذلك لضيّقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتساع في الحركات وألاّ يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة"[4].

وربما يذهب الظن إلى أن هذا الرأي الذي رآه قطرب بشأن العوامل والعلامات الإعرابية يمكن أن يجد له قبولاً وتأييدًا عند عبدالقاهر الجرجاني الذي اهتم اهتمامًا

---

1 سورة آل عمران: 154، ﴿يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَيْءٍ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ قرأ أبو عمرو ويعقوب "كلُّه" بالرفع على الابداء، والباقون بالنصب على التوكيد، القرطبي، **تفسير القرطبي**، ج4، ص242.

2 الزجاجي، أبو القاسم، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك (بيروت: دار النفائس، ط5، 1986)، ص71.

3 المصدر نفسه، ص70-71.

4 المصدر نفسه، ص 71.

خاصًّا بمسألة المعنى وطور في سبيل الدفاع عنها نظريته في النظم في عدد من مؤلفاته وخاصة كتابيه "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة". فمثل ذلك الرأي قد يبدو أكثر قربًا من هذه النظرية ومناسبة لروحها ومقاصدها، ولكن الواقع غير ذلك، فالجرجاني الذي اهتم بأسرار البلاغة ومسألة النظم هو نفسه الذي كتب رساله الشهيرة عن "العوامل المائة النحوية في أصول العربية"[1] ليسلك قضايا الإعراب والعوامل في سياق أو نسق واحد هو نسق معاني النحو وما يثوي وراءها مما سماه معنى المعنى[2]. فتركيز الجرجاني على قضايا النظم والغوص في أسرار البلاغة والمقاصد البعيدة للكلام لم يكن عنده — كما ترى الباحثة – مدعاة للتقليل من قيمة العوامل أو إنكار أهمية الوظيفة التي تؤديها العلامات الإعرابية في التعبير عن المعاني وأدائها على أحسن وجه. ولذلك فهو لا يختلفُ عن باقي النحويين في القول بها والعمل بمقتضاها، كما يشهد لذلك إعرابه البيت الآتي لسعد العنبري:

سَأَغْسِلُ عَنِّي العَارَ بِالسَّيْفِ جَالِبًا عَلَيَّ قَضَاءُ اللهِ مَا كَانَ جَالِبَا

فلفظ "قضاءُ" — كما يقول الجرجاني – اسم ظاهر "قد ارتفع باسم فاعل قد اعتمد على ذى حال فعمل عمل الفعل"[3]. بل إننا نجده يقرر أن زهد بعض الناس في النحو وإعراضهم عنه فعل شنيع "أشبه بأن يكون صدًّا عن كتاب الله زعن معرفة معانيه؛ ذاك لأنهم لا يجدون بدًّا من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه إذ كان قد عُلم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلامٍ ورجحانه حتى يُعرض عليه،

---

1 الجرجاني، عبدالقاهر، **العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية** بشرح الشيخ خالد الأزهري الجرجاوي، تحقيق البدراوي زهران (القاهرة: دار المعارف، ط2، 1988).

2 راجع في ذلك الجندي، درويش، **نظرية عبد القاهر في النظم** (القاهرة: مكتبة نهضة مصر بالفجالة، 1960)؛ مراد، وليد محمد، **نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبدالقاهر الجرجاني** (دمشق: دار الفكر، 1992).

3 الجرجاني، عبد القاهر(ت 471هـ)، **دلائل الإعجاز**، تحقيق محمد رضوان الداية وفايز الداية (دمشق: دار الفكر، ط1، 2007/1428)، ص231.

والمقياس الذي لا يُعرف صحيح من سقيم حتى يُرجع إليه"[1]. ذلك أن النظم عند الجرجاني ليس شيئًا غير أن يضع الإنسان كلامه الوضعَ الذي يقتضيه علم النحو، وأن يعمل "على قوانينه وأصوله"، وأن يعرف مناهجه فلا يزيغ عنها[2].

ولذلك يقرر أنه ليس هناك شيء "يرجع صوابه إن كان صوابًا وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أُصيب به موضعه ووضع في حقه، أو عُومل بخلاف هذه المعاملة فأُزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له"[3]. ومن ثم لا بد من أن يتذكر الإنسان "أن لا يُتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفرادًا ومجردة من معاني النحو، فلا يُتصور في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه جعله فاعلاً له أو مفعولاً، أو يريد منه حكمًا سوى ذلك من الأحكام"[4]. ويزيد الجرجاني موقفه من مسألة الإعراب والعاول بيانًا فيقول عند الكلام على عطف الجمل بعضها على بعض: "ومعلوم أن فائدة العطف في المفرد أن يُشْرَك الثاني في إعراب الأول، وأنه إذا أشركه في إعرابه فقد شركه في حكم ذلك الإعراب"[5]. فسواء نظرنا إلى من حيث علاقة المفردات بعضها ببعض من حيث علاقات الجمل فيما بينها، فقواعد النحو وعلامات الإعراب هي التي تربط الكلام بعضه ببعض وهي التي بها نستطيع تبين معاني الكلام واستجلاء مقاصده.

ولعل أشد المواقف اعتراضًا على نظرية العمل والعوامل في النحو هو موقف ابن مضاء القرطبي الذي ثار ثورة عنيفة على فكرة العامل ودعا إلى إلغائها. وفي ذلك

---

1 المصدر نفسه، ص82-83.

2 المصدر نفسه، ص122.

3 المصدر نفسه، ص123.

4 المصدر نفسه، ص388.

5 المصدر نفسه، ص232.

يقول الدكتور محمد إبراهيم البنا: "لا نعلم قبل ابن مضاء مَن دعا إلى القول بالعامل في النحو، على كثرة المآخذ التي وجهت إلى النحو والنحاة"[1]. وتتضح شدة موقف ابن مضاء ضد النحاة وعنف ثورته على فكرة العامل في كونه اعتبر رفضها والعمل على إلغائها من باب تغيير المنكر والاحتياط في الدين الذي أمر المسلم به[2]. ويندرج هذا الاعتراض على النحاة والرد لفكرة العامل في سياق تبني صاحبه لموقف ظاهري في الفكر والفقه واللغة يرفض البحث الفلسفي والتعليل العقلي لنصوص الشريعة والتأويل والبحث في احتمالات الكلام وتقديراته[3].

أما في العصر الحديث فقد حاول عدد من العلماء والمفكرين الدفع برأي قطرب وابن مضاء إلى الأمام والانطلاق من أفكارهما لتحقيق ما يعتبرونه إصلاحًا وتجديدًا للنحو العربي. ومن هؤلاء الدكتور إبراهيم أنيس الذي يرى أنّ قول قطرب عن اتفاق الإعراب واختلافه والمعنى واحد له قيمة ولا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار وبالتالي أن تراجع قواعد النحو دون إنكار. وذكر الأستاذ أنيس أنّ تحريك أواخر كل الكلمات لم يكن في أصل نشأته، بل هو صورة للتخلص من التقاء الساكنين[4] في مثل قولنا: "جزاؤهم العقاب"، فالميم في الوسط تليها مباشرة اللام وبعد اللام مباشرة العين، وكل منها حرف وليس بحركة. فنرى هنا أنه قد توالى في وسط الكلام ثلاثة أحرف، وهو أمر يأباه نظام توالي الحروف في الكلام العربي، فتخلص العرب من ذلك بتحريك الحرف الأول من هذه الحروف الثلاثة المتتالية.[5] وفي رأيه أنّ إسقاط حركة الإعراب في التنوين يدل على عدم الالتزام بالقواعد النحوية كما هو في بعض اللهجات، فهم

---

1 القرطبي، أبو العباس أحمد بن بن عبدالرحمن اللخمي: **الرد على النحاة لابن مضاء**، تحقيق محمد إبراهيم البنا (القاهرة: دار الاعتصام، ط1، 1399/1979)، ص12.

2 انظر كلامه في مقدمة **الرد على النحاة**، ص63-64.

3 راجع في هذا الدراسة الضافية التي قدم بها المحقق لكتاب **الرد على النحاة**، ص5-11.

4 أنيس، إبراهيم ، **من أسرار اللغة** (القاهرة: المكتبة المصرية، 1975م)، ص254.

5 المرجع نفسه، ص255.

يلتزمون صورة واحدة من الإعراب لا ينحرفون عنها في كل الحالات والمواضع.[1] ولعل الأستاذ إبراهيم يقصد لغة قبيلة بالحرث التي قرئ بها قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ (طه: 63). وقياساً على لغتهم يمكن أن نقول: "جاء الولدان"، و"رأيت الولدان"، و"سلمت على الولدان". ذلك أن الأستاذ أنيس لا يعنيه من الجملة إلاّ ركناها الأساسيان: المسند وهو ما يناظر المحمول عند المناطقة، والمسند إليه وهو الذي يعادل الموضوع،[2] وسمي هذا باسم "الكتل".[3] ومن ثم فهو يتساءل: "لماذا تسامح النحاة القدامى في إسقاط الإعراب في التقاء الساكنين[4] والتنوين[5] في مواضع من الشعر؟"[6]. والواقع أنهم كانوا متعصّبين لحركة الإعراب، بل إنَّ منهم من اعتبرها دلائل على المعنى. وقد قرأ أبو عمرو بن العلاء بتسكين أواخر الكلمات في عشرات من الآيات القرآنية، والنحاة لا يرون جواز حذف الحركات الإعرابية إلا في الوقف، ويرون أن ما روي عن أبي عمرو ليس حذف الحركة بل اختلاسها[7]، كاختلاس راء (أرنا) في قراءة قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ﴾ (البقرة: 128)[8].

والحقيقة أن ما دعا إليه الدكتور إبراهيم أنيس قد سبق إليه أو إلى قريب منه الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو" المنشور سنة 1937 حيث انتقد نظريات النحاة القدامى ودعا إلى تخليص النحو والتفكير النحوي من تأثير الفلاسفة

---

1 المرجع نفسه، ص274.

2 المرجع نفسه، ص275.

3 المرجع نفسه، ص277.

4 المرجع نفسه، ص255.

5 المرجع نفسه ، ص 258.

6 المرجع نفسه ، ص 275.

7 المرجع نفسه ، ص 238.

8 ابن مجاهد، **كتاب السبعة في القراءات**، تحقيق شوقي ضيف (القاهرة: دار المعارف، ط3، 1400هـ)، ص171.

وعلماء الكلام، ذلك التأثير الذي جر النحاة إلى أن يفلسفوا النحو ويزجوا بمسائله في مجادلات نظرية وأخرجوا الدرس النحوي عن طبيته فأدخلوا الاضطراب وأفسدوه تعليمًا وتعلمًا. وقد لخص مصطفى مشكلة النحو كما رآها وانتهى إليها بعد نظر وتمحيص بقوله: "أما علامات الإعراب، فقل أن ترى لاختلافها أثرًا في تصوير المعنى، وقل أن يشعرنا النحاة بفرق بين أن تنصب أو ترفع. ولو أنه تبع هذا التبديل في الإعراب تبديل في في المعنى، لكان هو الْحَكَم بين النحاة فيما اختلفوا فيه، ولكان هو الهادي للمتكلم أن يتبع في كلامه وجهًا من الإعراب". ويضيف تأكيدًا لهذا الاستنتاج: "فلو أن حركات الإعراب كانت دوالَّ على شيء في الكلام، وكان لها أثر في تصوير المعنى يحسه المتكلم ويدرك ما فيه من الإشارة ومن وجه الدلالة، لما كان الإعراب موضع هذا الخلاف بين النحاة"[1]. ويجد الكاتب المذكور مؤيِّدًا لعده مسألة الإعراب المشكلة الأم في النحو العربي في وجود كثير من اللغات التي "لا إعراب فيها، ولا تبديل لآخر كلماتها"، ومع ذلك لها "نحو وقواعد مفصلة تبين نظام العبارة، وقوانين تأليف الكلام"[2].

وإذا كان الأستاذ إبراهيم مصطفى يرى أن بحديد النحاة لغاية النحو ببيان الإعراب وتفصيل أحكامه "تضييق شديد لدائرة البحث النحوي، وتقصير لمداه، وحصر له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله"[3]، فإن الدكتور عبد الرحمن أيوب يدعو إلى اعتماد المنهج "الوصفي مقابل الفلسفي والمنطقي" في دراسة النحو العربي الذي يرى أنه تأثر منذ البداية بالتفكير اللغوي الهندي والتفكير الفلسفي اليوناني. ولا يخفي هذا الكاتب في دعوته هذه تأثره في دراسته النقدية للنحو العربي بمنهج المدرسة التحليلية الشكلية في أمريكا الشمالية. وبناءً على ذلك فهو يرفض نظرية العلل حسب

---

1 مصطفى، إبراهيم ، **إحياء النحو** (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1937)، ص هـ–و.

2 المرجع نفسه، ص2.

3 المرجع نفسه، ص1.

الوضع المنطقي الذي سار عليه النحاة العرب. ولئن كان أيوب لا يرفض علل البناء والإعراب، إلا أنه يرى الاكتفاء بتسجيل ظاهرة الإعراب والبناء دون تعليل، مهاجمًا بشدة نظرية التقدير في النحو العربي، حيث قال: "التقدير ولا شك أمر غير واقعي؛ فحين يقول النحاة بأن المصدر المؤول مفعول منصوب بفتحة مقدّرة كما في "أريد أن أقوم" فإنهم يفترضون وجود كلمة غير موجودة، وقال: "ونحن حين نرفض نظرية التقدير نرفضها لعدم واقعيتها هذه وعارض أيضا تقدير الضمائر المستترة"[1].

ويرى الدكتور تمام حسان أنّ الكلمات في الجملة تتضافر أو تتناسق بعضُها ببعض، فهي عبارة عن " مَنْظَمةٍ من الأجهزة"[2]. ويقصد بالأجهزة الوظائف التي ترتبط بواسطتها الكلمات المستخدمة في الجملة بعضها ببعض؛ فالفعل والفاعل والمفعول مثلاً يرتبط بعضُها ببعض في الجملة لتكوّن معنىً واحداً، فلا داعيَ للحديث عن كون واحد من العناصر عاملاً في الآخر. وقد قسم الأستاذ حسان القرائن النحوية المتضافرة إلى قرائن نحوية لفظية وقرائن نحوية معنوية، وهذه "القرائن تتضافر بمختلف أنواعها وتؤدي المعنى المقصود من كل أسلوب، وإنها بذلك تغني عن فكرة العامل عند النحاة". أما الحركة الإعرابية فهي في رأيه ليست إلاّ إحدى هذه القرائن، ولذلك فهي قد تتخلف وتحل محلها القرائن الأخرى[3]. وهذا يعني أن تمام حسان لم يلغ حركة الإعراب ولكنه قلل من دورها.

وترى الباحثة أن ما أسهم به نعوم تشومسكي Noam Chomsky في دراسة النحو من خلال نظريته المعروفة بالنظرية التحويلية والتوليدية تقدم إطارًا نظريًّا ومنهجيًّا مناسبًا لمعالجة جانب مهم من الإشكالات التي أثارها منتقدو النحو العربي، وذلك من خلال إبراز هذه النظرية لمستويين رئيسين في تعلم اللغة واكتسابها هما:

---

1 أيوب، عبدالرحمن محمد، **دراسات نقدية في النحو العربي** (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية 1957م)، ج1، ص 76.

2 حسان، تمام، **اللغة المعيارية والوصفية**، (الدار البيضاء: دار الثقافة، 1992م)، ص 53.

3 حسان، تمام، **اللغة العربية معناها ومبناها** (الدار البيضاء: دار الثقافة، د.ت)، ص 230.

الأول اكتساب قواعد التركيب السطحي، والثاني اكتشاف التركيب العميق للجملة. والتركيب السطحي مثلما نقول إنّ الأسماء والصفات والأفعال والأحوال والروابط من حروف عطف وتتكون فعل وفاعل ومفعول، وأنواع الجمل عدة منها الاستفهام والأمر والنهي، وهو التركيب يظهر في الجمل التي ينطقها الناطق أو يكتبها الكاتب. وأما التركيب العميق للجملة فهو الكشف عن نسق القواعد اللغوية من ذات المتكلم أو من المقدّرة اللغوية الفطرية، أي هو المستوى الخفي يحدد التفسير الدلالي للجملة بل لا يظهر التركيب العميق في الجمل التي ينطقها الناطق أو يكتبها الكاتب وإلا وهو حاضر في العقل. وفي إطار هذه النظرية يتلازم ويتكامل المستويان السطحي والشكلي في تأليف الكلام وأداء المعاني، ولا يستغنى بأحدهما عن الآخر، فهي تشتمل على جانبي العمل (government) الذي يمثل التركيب السطحي والربط (binding) الذي يمثل الجانب العميق وغايتها الكشف عن مقاصد الكلام. ولذلك هناك بعض أوجه التلاقي بين تمام حسان ونعوم تشومسكي في حديثهما عن تكوين الجملة. كما ترى الباحثة أن نظرية العمل والربط لدى تشومسكي صدى لفكرتي التضام والقرينة اللتين نجد جدورهما وأصولهما في نظرية النظم عند عبدالقاهر الجرجاني، وقد عبر عنهما تمام حسان من خلال التمييز في القرائن النحوية بين قرائن لفظية وقرائن معنوية.

خاتمة

لقد سعت الباحثة في الصفحات الماضية إلى بيان أن نظرية العمل وما يرتبط بها من مسائل في النحو العربي ليست أمراً بسيطاً بل مرت بتطورات كبرى تأصيلاً وتفريعًا على أيدي علماء كبار منذ عهد الخليل أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه ومن جاء بعدهما عبر القرون. ولئن تعرضت تلك النظرية لنقد وهجوم شديدين من قبل ابن مضاء القرطبي من منطلق نزعة فكرية ظاهرية، فإن ما تعرضت له من نقد من قبل عدد من الدارسين في العصر الحديث يصدر عن منطلقات متباينة ورؤى فلسفية

ومنهجية متخالفة. وتعتقد الباحثة أن نظرية النظم التي طورها الجرجاني والنظرية التحويلية التي قال بها تشومسكي يمكن أن توفرا إطارًا منهجيًّا وفلسفيًّا لمعالجة كثير من الإشكالات التي التي أثارها المعترضون على نظرية العمل والرافضين للعلامات الإعرابية وفق نظرة شمولية لمسألة اللغة والنحو في مستوياتها الشكلية والمعنوية.

References: المراجع

Abū Hayyān al-Andalusī, *al-Baḥr al-Muḥīṭ*, ed. ʿĀdil Aḥmad and ʿAlī Muḥammad (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1993).

Al-Anbārī, *al-Inṣāf fī Masāil al-Khilāf* (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyah, 1st edition, 1998).

Al-Suyūṭī, *al-Ashbāh wa al-Naẓāir fī al-Naḥw*, ed. ʿAbd al-ʿĀl Sālim Mukarram (Beirut: Muassasat al-Risālah, 1995).

Al-Suyūṭī, *Humaʿ al-Hawāmiʿ*, Ed. Aḥmad Shams al-Dīn (Berut:Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1998).

Al-Zajjājī, Abū al-Qāsim, *al-Īḍāḥ fī ʿIlal al-Naḥw*, ed. Māzin al-Mubārak, (Beirut: Dār al-Nafais, 5th edition, 1986).

Anis, Ibrahim, *Min Asrār al-Lughah* (Cairo: al-Maktabah al-Miṣriyyah, 1975).

Bashirah, ʿAli Faraj al-ʿUsyaibi, *Athar al-Maʿna al-Nahwi Fī Tafsīr al-Qurān al-Karīm Bi al-Raʾyī* (Benghazi: University of Gharyunus, 1999).

Hassan, Tamām, *al-Lughah bayna al-Miʿyāriyyah wa al-Waṣfiyyah* (Cairo: Dār al-Thaqāfah, 1992).

Hassān, Tamām, *al-Lughah al-ʿArabiyyah Maʿnāhā wa Mabnāhā* (Morocco: Dār al-Thaqāfah, no date).

Ibn Hishām, *Mughnī al-Labīb ʿan Kutub al-Aʾārīb* (Beirut: al-Maktabah al-ʿAsriyyah, 1999).

Ibn Hishām, *Qaṭar al-Nadā wa Ballu al-Ṣadā* (Cairo: al-Tijāriyyah al-Kubrā, 1966).

Ibn Jinnī, *al-Khaṣāiṣ* (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿArabī, 1952).

Ibn Jinnī, *Al-Lumaʿ fī al-ʿArabiyyah*, ed. Ḥāmid al-Muʾmin (Beirut: ʿĀlam al-Kutub, 2nd edition, 1985).

Ibn Maḍāʾ al-Qurṭubī, *al-Radd ʿalā al-Nuḥāt,* ed. Shauqi Daif (Cairo: Dār al-Maʿārif, 3rd edition, 1983)

Ibn Mālik, *Alfiyyah Ibn Mālik* (Beirut: al-Maktabah al-Shaʿbiyyah, no date).

Ibn Mujāhid, *Kitāb al-Sabʿah fī al-Qirāāt*, ed. Shauqī Ḍaif (Cairo: Dār al-Maʿārif, 3rd edition, 1400).

Ibn ʿAqīl, *Sharh Ibn ʿAqīl*, Ed. Yūsuf al-Shaikh Muḥammad al-Biqāʾī (Beirut: Dār al Fikr, 1998).

ʿAbd al-Jabbār Tawwāmah, "Zamān al-Fiʿl fī al-Lughah al-ʿArabiyyah: Qirā'atuhū wa Jihātuhū", *Dirāsāt fī al-Naḥw al-ʿArabī* (Algiers: Dīwān al-Maṭbūʿat al-Jāmiʿiyyah, 1994).

ʿAbdullah Aḥmad Jād al-Karīm, *al-Tawahhum ʿinda al-Nuḥāt* (Cairo: Maktabat al-Adab, 1st edition, 2001).

Sībawaih, *al-Kitāb*, ed. Emel Badīʿ Yaʿqūb (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1999).